محمول على الحذف والاصل تحت عامد وقد حذف الواو اكتفاء
بالصفة تتمة حكم الصفة المعتمدة على المنفي انها
ان طابقت مفردا نحو اقائم زيد جاز كون الصفة مبتدا والظاهر
فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدا والصفة خبرا وان
طابقت مثنى او جمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدا مؤخرا والامر
العكس الاعلى ضعف لانه الصفة انما تثنى او تجمع اذا كان فاعلها
مستترا فلا يحتاج لفاعل اخر وان كان الظاهر مثنى او جمعا
والصفة مفردة مثل اقائم الزيدان واقائم الزيدون تعين كون
الظاهر فاعلا والصفة مبتدا ولا يجوز كون الظاهر مبتدا والصفة
خبرا لعدم المطابقة بينهما واما كون الظاهر مفردا والصفة
مثنى مثل اقائمان زيد او جمعا كقائمون زيد فلا يجوز اذ لا يجوز
فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولان كونه مبتدا لعدم المطابقة

وكانت غيدة في الملهى فان كانت عينه بان كانت خبرا
عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق
فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي نفس المبتدا وقوله
عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله افضل وهي
نفسه في المعنى وان كانت خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو
الله احد او خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا فلا بد فيها من رابط اي
يعود عليها من المبتدا كلام مستقل وجملها خبرا يصيرها
جزءا من الكلام فلا بد من شيء يدل على الكيفية وذكر الشيء
هو الرابط وهو اما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط
مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في سورة

الحديد

الحديد وكل وعد الحسنى اي وعده او الاشارة نحو ولباس
التقوى ذلك خير او لعادة المبتدا المعظم نحو الحاقة ما الحا
القارعة ما القارعة ويكون في اخر كلام يشتمل المبتدا لخو
زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت ولم تكن عينه بمضمر قرنت
او الاشارة او تكرير مبتدا او العموم فهذه اربع نظمت

الظرف او الجار والمجرور وهو ما يفهم بمجرد ذكره
من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك فلا فائدة زيد
اليوم فانه لا يفيد مع قولك المتقن ويفيد مع قولك جلس مثلا
بحذوف وجوبا فان قلت قد صرح به في قول الشاعر
لكنه العزاء مولاك عز وان هن فانت لدى بحبوحة الهون كائن
وما كان واجب الحذف لا يصرح فالجواب بان كائنا هنا ليس من
الكون المطلق والمراد به الملازمة وعدم المفارقة مستقر
او استقر او لتنويع الخلاف فانه اختلف هل يقدر المتعلق اسما
نظرا الى ان الاصل الخبر الافراد او فعلا نظرا الى ان الاصل
في العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف
والمجرور صفة او حالا اما اذا وقع احدهما صلة فان المتعلق
يقدر فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اذا
جاز تقدير المتعلق مستقرا او استقر فالظرف والجار والمجرور
لا يخرج عن كونه اما مفردا او جملة فلم جعلا قسما مستقلا
فالجواب انه لما كانت صورتهما الظاهرية ليست من
قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل
جعلا قسما مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة
ولم يقل شبه المفرد فالجواب بانه لما كان الاصل في الخبر
الافراد جعلا كانهما مفردين حقيقة فلم يقل شبه المفرد

Copyright © King Saud University